

تباين وعزوف وجني أرباح .. أبرز متغيرات السوق هذا الأسبوع



جسدت الأسبوع شهدت عودة استهداف أسهم الشركات الخاطئة

الجلسات الأربع الماضية في حين شهدت العديد من أسهم شركات القطاع العقاري تراجعاً بفعل عمليات جني الأرباح. وتابع بعض المتعاملين الإفصاح المكن لشركة «التخيل للإنتاج الزراعي» بشأن تأكيد استحقاقات الأسهم والإفصاح عن دعوى قضائية من «شركة المال للاستثمار» واتمام عملية بيع لشخص مطلع على أسهم شركة مجموعة الأمانة الاستثمارية.

كما تابع هؤلاء إعلان موافقة هيئة أسواق المال على تجديد حق شراء أو بيع 10 في المئة من أسهم شركة «الصالحية العقارية» وتنفيذ بيع أوراق مالية «مدرجة» لصالح إدارة التنفيذ وزارة العدل.

وتابع المتعاملون أيضاً إفصاح بنك الكويت الوطني بشأن تمديد موافقة البنك المركزي لشراء أو بيع أو التصرف بما لا يتجاوز 10 في المئة من أسهم «الوطني».

وفيما يتعلق بالشركات التي كانت في سيرة الارتعاعات فكانت تدور حول «امتيازات» و«سجري» و«أموال» و«حبات كوم» و«معادن» أما الأكثر تداولاً فكانت «امتيازات» و«وطنية» و«بنك» و«أهلي متحد» و«الانمار» و«استهدقت الضغوطات البيعية» وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها «الانظمة» و«استيلاك» و«الريانة» و«خليج ت» و«تنظيف».

وشهدت مجريات الحركة ارتفاع أسهم 40 شركة وانخفاض 52 شركة في إطار 109 شركة كانت في مرعي المناجرة واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم «كويت 15» على 6.4 مليون سهم تمت عبر 413 صفقة بقيمة نحو 4.3 مليون دينار «نحو 14 مليون دولار». وأقل المؤشر السعري انخفاضاً بنحو 36.2 نقطة ليبلغ مستوى 6783.4 نقطة محققاً قيمة نقدية بلغت نحو 5.2 مليون دينار «نحو 17 مليون دولار» من خلال 25.5 مليون سهم تمت عبر 1279 صفقة نقدية.

«كويت» مرت تعاملات بورصة الكويت خلال الأسبوع المنتهي أمس الخميس بعدة متغيرات جاء في صدارتها تداعيات التطورات السياسية في المنطقة وأثرها على التداولات إضافة إلى العزوف عن الدخول في عمليات الشراء على كثير من الأسهم ما انعكس تبايناً على المؤشرات الرئيسية.

وكان متوال الأداء العام يسير بصورة متطرفة وسط عمليات جني الأرباح كما هو معناه في تداولات شهر رمضان وهو ما ترجمته السبولة المتداولة المندنية إضافة إلى الانتقائية على أسهم شركات دار حولها بعض الأخبار المتعلقة بإبرام صفقات أو عقود علاوة على استحوالات.

برز خلال الجلسات الخمس الماضية أمور فنية تعلقت بعودة استهداف أسهم الشركات الخاطئة ومنها شركات تعليمية ساهمت بشكل مباشر على اغلاقات المؤشر السعري علاوة على استهداف أسهم شركات بعض المجموعات في قطاعي الخدمات والاستثمار.

وبدا أيضاً من أليات الحركة في كل جلسة على حدة التركيز على الأسهم الصغيرة دون 50 فلساً في القطاعات التي كانت في مرعي المناجرة في حين كان الأداء على أسهم مكونات مؤشر «كويت 15» في حالة تماسك وسط حركة انتقائية من جانب بعض المحافظ للمالية.

وفيما يتعلق بمجريات جلسة نهاية الأسبوع اليوم الخميس فقد كانت عمليات جني الأرباح هي السمة السائدة في مسار العام حيث فصل الكثير من المتعاملين لاسيما الأفراد الصغار توفير السبولة للأسبوع المقبل وفقاً لنظرية العرض والطلب ونراي لأي مخاطر استثمارية.

وكان واضحاً تأثير المؤشرات الرئيسية بالانخفاض بفعل عدم انضمام الكثير من المتعاملين مع نظام التداولات الجديد حيث إن اغلاقات المؤشر السعري لا تعبر عن طبيعة التداولات طوال ساعات الجلسة. وشهدت الجلسة تماسك أسهم الكثير من أسهم القطاع المصرفي على خلاف حركته طوال

«كويت» اغلقت بورصة الكويت تداولاتها اليوم الخميس على انخفاض مؤشرها السعري والوطني بواقع 36.28 و19.0 نقطة على التوالي بينما ارتفع مؤشر (كويت 15) 4.01 نقطة. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى ساعة الإغلاق نحو 5.2 مليون دينار كويتي (نحو 17 مليون

تدرس استثمار دعم أسعار الكهرباء حتى 2021 أو 2022 مصر سددت 2.2 مليار دولار من مستحقات شركات النفط الأجنبية في 3 أسابيع

جنيه من 30 مليار جنيه كانت متوقعة من قبل. من جهة أخرى قال وزير البترول المصري طارق الملا إن القاهرة سددت 2.2 مليار دولار من مستحقات شركات النفط الأجنبية لدى الحكومة المصرية خلال الأسابيع الثلاثة الماضية.

وأضاف الملا في بيان صحفي إن مستحقات شركات النفط الأجنبية لدى مصر تبلغ 3.5 مليار دولار بنهاية ديسمبر كانون الأول. ومن بين الشركات الأجنبية التي تعمل في أنشطة استكشاف وإنتاج النفط والغاز في مصر بي جي البريطانية وشل الهولندية وإيني الإيطالية.

«رويسنر» قال محمد شاكر وزير الكهرباء والطاقة المتجددة المصري أمس الخميس إن بلاده تدرس استثمار دعم أسعار الكهرباء لمدة عامين أو ثلاثة أعوام إضافية بدلاً من رفع الدعم نهائياً في 2019.

وبدأت مصر في يوليو 2014 خطة لتحرير أسعار الكهرباء على خمس سنوات. وقال أمين حمزة المتحدث باسم وزارة الكهرباء في اتصال هاتفي مع رويترز «الهدف من دراسة تمديد خطة رفع الدعم عن الكهرباء هو تخفيف عبء زيادة الأسعار عن المواطنين». وأقرت حكومة رئيس الوزراء شريف إسماعيل نهاية مايو حزمة ضمان اجتماعي إضافية بنحو 45 مليار جنيه (2.5 مليار دولار) في السنة المالية 2018-2019 لتخفيف

العبء عن المواطنين الذين يكافح الكثيرون منهم للتدبير معيشتهم اليومية بعد موجة ارتفاع الأسعار التي تشهدها مصر. وأضاف شاكر في مقابلة صحفية مع صحيفة الوطن المصرية نشرت أمس إن وزارته «لم تتوصل إلى قرار نهائي بالزيادة (الجديدة) المقرر تطبيقها في يوليو المقبل ولن نتحدث عنها قبل عرضها على مجلس الوزراء».

«في كل الأحوال لن نستطيع تثبيت الأسعار الحالية نظراً لأن العجز في توفير دعم الدولة للقطاع سيصل إلى 82 مليار جنيه سنوياً». وفي وقت سابق من هذا الأسبوع رفع إسماعيل توقعات الحكومة لدعم الكهرباء في 2017-2018 إلى 80 مليار

وأحكام الاتفاقية مع الحفاظ على المصنوع العام مما يضمن لها الاستقرار.

وذكر أن هذه الاتفاقية عبارة عن مجموعة مواد مستوحاة من الخطة الإجرائية لتصحيح مشروع تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح لتقوم على معالجة بعض العيوب في اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي.

وضم الوفد الكويتي الذي شارك في الاجتماع المستشار في السفارة زياد الانجيبي ومراقب إدارة الضريبة في وزارة المالية عمر الولايتي ومن وزارة المالية فيصل العسوي.

السليمان : الاتفاقية جماعية تنظم تنقيحاً سلساً ومرناً دون المساس أو التعرض للحقوق الضريبية المكتسبة

وزارة المالية خطت خطوات متقدمة بالمضي قدماً في التطبيق الصحيح لمشروع مكافحة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح الذي يتضمن حزمة من التوضيحات الواجب تطبيقها. واعتبر أن هذه الاتفاقية جماعية توافقة تنظم تنقيحاً سلساً ومرناً تلك الاتفاقيات

التعاون الاقتصادي والتنمية في باريس. وأكد السفير السليمان في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية «كويتا» أهمية الاتفاقية التي تعزز الهدف الرئيسي من اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي الثنائية. وقال إن الكويت عملة في

موديز: جودة الائتمان ستتراجع إذا استمرت التوترات في المنطقة

«قطر المركزي» يطلب من البنوك تقارير يومية عن تداولات العملة والسحب

عما يزيد نسبة ديون البلاد ويؤثر سلباً على سيولة البنوك. وقالت موديز لعلائها «إذا طال أمر الخلاف بين قطر وجيرانها مجلس التعاون الخليجي أو التددت حدته فمن المحتمل أن يكون لذلك اثر مالي ابرز وان يرفع تكاليف التمويل للحكومة والكيانات القطاعية الأخرى».

وتصف موديز قطر حالياً عند A3 مع نظرة مستقرة أو ما يعادل أربع درجات أعلى من التصنيف العالي المخاطر.

وقالت موديز «قد يتضمن التصعيد قيوداً على تدفقات رأس المال، مما سيؤثر سلباً على سيولة وتمويل البنوك القطاعية» مضيفة أن إجمالي الدين الخارجي لقطر يبلغ 150 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

كانت وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني خفضت تصنيف قطر يوم الأربعاء الماضي إلى -AA. ووضعتها على قائمة المراقبة الائتمانية ذات التداعيات السلبية، وهو ما يعني أن هناك احتمالاً كبيراً لخفض جديد في التصنيف.



البنك المركزي القطري

موديز للتصنيف الائتماني أسس الخمس إن جودة الائتمان القطري ستتراجع إذا استمرت التوترات مع جيرانها الخليجين لفترة طويلة

تسحب أموالها من قطر بسبب خلاف دبلوماسي مع دول خليج أخرى. من جهة أخرى قالت وكالة

«وكالات» قالت مصادر مصرفية لوكالة «رويترز» إن مصرف قطر المركزي طلب من البنوك التجارية تقديم معلومات تفصيلية ومنتظمة بشأن تداولات النقد الأجنبي لديها والسحب على الودائع والتحويلات. وأضافت المصادر إن البنك المركزي القطري طلب من البنوك أيضاً توفير معلومات بشأن تداول النقد الأجنبي يومياً لديها وبيان يومي لعمليات السحب والتحويلات من الودائع التي لا تقل قيمتها عن عشرة ملايين ريال (2.7 مليون دولار) ومعلومات يومية بشأن سحب السبولة والودائع.

وأشارت المصادر إلى أن البنك المركزي كان يطلب من البنوك هذه المعلومات شهرياً، لافتة إلى أن البنك طلب كذلك من البنوك تقديم تفاصيل عن ودائع العملاء من دول مجلس التعاون الخليجي ومصر ودول أخرى مرمية وفقاً لاحتياجاتها على أساس أسبوعي. ويأتي هذا بعدما هبط الدرهم القطري مقابل الدولار الأمريكي

فاو: ارتفاع أسعار الغذاء العالمية الشهر الماضي

تشتري المزيد من اللحوم والسكر ومنتجات الألبان والبقول الزيتية. وسجل مؤشر أسعار الغذاء للمنظمة الذي يقيس التغيرات الشهرية لأسلة من الحبوب والبقول الزيتية ومنتجات الألبان واللحم والسكر 172.6 نقطة في مايو أيار بزيادة 2.2 بالمئة عن أبريل نيسان.

وعادت الفاو توقعاتها لإنتاج الحبوب العالمي في 2017 إلى 2.594 مليار طن بانخفاض 0.5 بالمئة على أساس سنوي. ومن المتوقع انخفاض إنتاج القمح العالمي 2.2 بالمئة بعد محصول فياسي في العام الماضي.

ستدفع تكلفة استيراد الغذاء العالمية لأكثر من 1.3 تريليون دولار في 2017. وسيعني هذا زيادة 10.6 بالمئة عن فاتورة واردات 2016 رغم الاستقرار واسع النطاق في الأسواق الذي يدعمه وفرة إمدادات القمح والذرة ومنتجات البذور الزيتية.

وتواجه الدول الفقيرة التي تعتمد على الواردات لتغطية احتياجاتها الغذائية وجزء من منطقة أفريقيا الجنوبي الصحراء زيادة أسرع في تكلفة الواردات حيث

«رويترز» قالت منظمة الأغذية والزراعة (فاو) التابعة للأمم المتحدة أمس الخميس إن أسعار الغذاء العالمية ارتفعت في مايو مقارنة بالشهر السابق بعد ثلاثة أشهر من الانخفاض وإن فاتورة واردات الغذاء العالمية ستقل في العام الحالي.

وقالت المنظمة إن صعود تكاليف جميع السلع الغذائية باستثناء السكر رفع الأسعار في الأسواق العالمية عشرة بالمئة على أساس سنوي. وأضافت أن زيادة تكاليف الشحن وأحجام الاستيراد